حوليات جمعية كليات الآداب المجلد 1، العدد 1، 2004، ص ص 123- 134

المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول

محمد سمير اللبدي*

ملخص

يعد المصطلح النحوي في مجال الدراسات النحوية من أهم مكونات هذه الدراسة ومصادر إثرائها، ولقد كان من أهم سماته أن النحاة قد توسعوا في وضعه وتباينت المدارس والمذاهب في التعبير عنه، وهو بهذا يعد مظهرا بالغ الأهمية لعلمية النحو التي بلغت شأناً بعيدا في الدراسات اللغوية بعامة.

وهذا البحث يسلط الضوء على المصطلحات من زاويتين: كثرتها من جانب ثم تداخلها وتباين ألفاظها أحيانا مع معانيها من جانب آخر. وهو لذلك يدعو إلى التخفف من هاتين الظاهرتين ليتخلص الباحثون بعامة والمتعلمون بخاصة من عبئهما بعيدا عن التكلف والتداخل والإيهام لتكون الدراسة النحوية بعد ذلك مقبولة وسهلة التناول والتوصيل.

مقدمة

إن رياضية النحو كعلم قام منذ تأسيسه وتكوينه على التقعيد المتأثر بالمنطق والفلسفة القديمين [1] قد قضت عليه في رصد حقائقه ومكوناته أن ينتظم مهارات فكرية شتى ابتدعها النحاة والفوا معالجتها والمباراة في صنعها ووضعها حتى وجدناها فيما بعد تكون ثروة فكرية نحوية لا تملك حيال صانعيها إلا أن نجلهم ونقدر لهم جهودهم العظيمة التي بذلوها في تكوين بنائها الذي ظل يشمخ ويتسامق حتى رأيناه صرحا لغويا عظيما حمل اللغة وقدمها إلى مكتبة الفكر لغة كاملة وفلسفة معللة.

وحسبنا في التنويه بصنع الأوائل ما ذكره يوهان فيك من قوله:[2]

(ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة. بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد)

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2004

* استاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.

وللنحو في حقيقته جانبان: أحدهما الجانب الاستقرائي الذي يمثل في حقيقته الظواهر الطبيعية التي ورد عليها اللسان العربي كرفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه، وثانيهما الجانب العملي الذي تكونت مسائله عبر فترات زمانية طويلة تنافست فيها العقول والأفكار والمدارس والمذاهب تنافسا تمخضت عنه فيما بعد حصيلة ثرة من النوافل الفكرية التي أثرت المكتبة النحوية إثراء لا مثيل له في تاريخ اللغات.

وبتتبعنا للجانبين الاستقرائي والعلمي نجد الأول قد خضع في تكوينه للفطرة والسليقة اللغوية التي كانت تجري بها ألسنة العرب الأوائل منذ أن كانت اللغة وكان اللسان العربي وأما الجانب الثاني فقد كان أثرا من آثار الفلسفة والمنطق اللذين كانا سائدين في فترة تدوين العلوم وتكوينها [3] وفي هذا يرى يوهان فك أن النحويين قد تأثروا بالفقه والكلام والمنطق إذ يقول: واقتبسوا من المنطق فكرة الحدود، بل غلا بعض النحويين ففرضوا على النحو حدودا منطقية صرفة. [4]

وكان هذا العلم كذلك أثرا للجهود المضنية التي بذلها العلماء وهم يتساجلون ويتناظرون ويضعون الحدود ويفلسفون القواعد ويعللون الظواهر.

ولعل من نافلة القول التأكيد على أن علمية النحو المتمثلة بالجانب الثاني الذي أشرنا إليه كانت بمثابة الحصن الذي وقى اللسان الفطري من الانحراف والتحريف على الرغم من أن التوسع فيه قد بلغ شأوا كبيرا كان من الممكن أن ترتد الألسنة به إلى الحالة نفسها التي خيف على اللغة منها في مبدأ ظهور اللحن ومزالق التحريف.

وإذا كان مثل هذه التوسعة في وضع القواعد النحوية وما تحتويه من خروجات واستثناءات وشذوذات قد جلب النفرة من النحو العربي لدى بعض المتعلمين وطلاب العربية في عصرنا الحاضر، فإن هذه القواعد نفسها هي المرجع الرئيس الذي يعد بحق معتمد الكتاب والأدباء واللغويين في وقت أصبحت فيه اللغة العامية لغة اللسان الدارجة، في حين أن اللغة النحوية لا تتجاوز كونها لغة القلم الكاتب.

ومهما يكن من شيء فإن الحديث عن النحو علما غير الحديث عنه لسانا وفطرة، على الرغم من أن علميته لا تنفصل بأي حال عن لسانيته لأنها في واقعها فلسفة لطبيعة اللسان وقيد له من التحريف.

وإذا كان النحو كعلم لا يعني في معضلاته سوى المتخصصين الذين لا يرون فيه مجرد ضوابط للسان وحسب وإنما هو أكثر من ذلك فإن روحية هذا العلم ومرتكزاته التي ارتكز عليها في بنائه لظاهرتان جديرتان بالاهتمام والدراسة.

فالنحو كعلم لم يثر ولم ينم إلا بالقدر الكبير من النوافل التنظيمية التي آلت فيما بعد إلى أصول ثرة في هذا البناء الضخم، ولو أن هذا العلم قد اقتصر في بنائه على المستقرآت القائمة على السليقة لما تطاول بنيانه كما نراه، ولما كانت هذه المكتبة النحوية التي شهدتها وتشهدها مكتباتنا عبر مراحل عديدة من الزمن والعقود.

إذن مما لا شك فيه أن التوجه الأكاديمي العلمي الذي خص النحو المستقرأ قد كان شيئا واضحا في ثراء علم النحو وتقييد أوابده ومحترزاته وتفريعاته.

وبعيدا عن القواعد اللسانية التي تضبط الكلام وتوفر له السلامة والصحة، يجدر بنا أن نتعقب بعض ما أحيطت به هذه القواعد من جهود علمية عملت على حفظها وإثرائها وتحقيق علميتها، وهو ما نجده واضحا في مفردات هذا العلم العظيم من اصطلاح وتبويب وتعريف وتقسيم وتنبيه وشذوذ وحواش ونقول وشواهد ومتون.

ونحن في بحثنا هذا لا نستطيع تناول كل هذه المفردات بالحديث عنها وبسط القول فيها، لكننا نتناول المصطلح النحوي وهو أبرز هذه المفردات وأكثرها استخداما وشيوعا وتوظيفا إذ أن صلتنا بهذا العلم من الناحية العلمية لم ترتبط ابتداء إلا بمصطلحاته التي وعينا عليها وهي تتردد على ألسنتنا كالفاعل والمفعول والتمييز والحال والاشتغال وغيرها مما هو مبثوث في مراجع النحو وكتبه ومصنفاته.

المصطلح النحوي

لم يكن المصطلح النحوي في معظمه من صنع العلماء فحسب بل كان كذلك مذهبي التكوين أي أنه وليد المذاهب والمدارس بكل زخمها ورجالها وأنصارها. ولعل أدق ما قيل في هذا الصدد ما أورده القوزي في كتابه (المصطلح النحوي) [5] من أن الفترة الممتدة من عهد تلاميذ أبي الأسود إلى عهد ظهور الخليل ابن أحمد كانت فترة تهيئة لظهور المصطلح، وأن المرحلة التي تبدأ من ابن أبي اسحق وتنتهي بأبي عمرو بن العلاء كانت مرحلة بروز المصطلح والتعرف إليه.

ونجد المصطلح بعد ذلك قد استقر وازدهر فكان هناك المصطلح البصري والكوفي وهما اللذان قيدتهما مصنفات النحو وغنيت بهما.

ونحن لسنا بصدد تعقب رحلة المصطلح من حيث تكوينه ونشأته، وكل الذي نريد قوله هنا أن النحو كعلم مصنف قد عج بالمصطلحات وشاع منها ما شاع وانطوى منها ما انطوى وحسبنا المصطلحات التي سادت وأخذت مواقعها في الأبواب النحوية وهي ما وضع أكثرها البصريون[6]. فالفاعل اصطلاح لما وقع منه الفعل أو قام به والمفعول اصطلاح لما وقع عليه الفعل، ونائب الفاعل اصطلاح لما قام مقام الفاعل من مفعول أو غيره وكذلك الحال والاستثناء والتمييز

والاشتغال والتنازع وهي مصطلحات لاستخدامات معنوية اكتسبت صفة الشيوع حتى أصبحت هي المعروفة فقط لدى الدارسين والمتعلمين.

والمصطلح بعامة لم يقف عند ما هو سائد منه فقد كان للخلاف في تكوينه أثر كبير في إثرائه حيث تعدد بتعدد العلماء والمذاهب، فالظرف عند الخليل هو المستقر عند غيره[7]، والتمييز يطلق عليه الخليل تفسيرا كما يسمى تبيينا، وتمييز العدد عند الخليل هو تبين العدد وهو كذلك مقدار المثل، والعطف يصطلح عليه كذلك بالإشراك، والقسم بالحلف واليمين، والتصغير بالتحقير، والحال بالمفعول فيه، ونائب الفاعل بما لم يسم فاعله، والنسب بالإضافة، وأسماء الإشارة بالأسماء المبهمة، والمفعول له بالمفعول لأجله، وضمير الفصل بالعماد، والصفة بالنعت، والبدل ترجمة.

وما مصطلحات سيبويه في كتابه إلا ضرب من الإثراء برغم أنه لم يسم المصطلح بقدر ما كان يتحدث عنه أو يحوم حوله بالوصف والتصوير والتمثيل بالتنظير وذكر النقيض[8].

وهذه المصطلحات على اختلافها وتعددها تعد كما قلنا مظهرا بالغ الأهمية لعلمية النحو وتوسعة مساحته ومع هذا فإننا لدى التدقيق فيها نجد بعضها تقترب حينا من مدلولاته وحينا يند عنها وقد نجد علاقة بين لفظ المصطلح ومعناه وربما لا نجد، وهذا ما يدعونا إلى الغرابة والعجب ويدفعنا إلى أن نلقي عليه شيئا من الضوء نتبين فيه حقيقة هذا التباين الذي هو أولى ما نتناوله في عدد من المصطلحات التي تتداخل وقد تتشابه أو تترادف وهي في كل هذا تشكل في نظرنا عبئا ثقيلا على الدراسات النحوية يوجب على الباحثين إزالته أو إخفاءه بالتطوير والتغيير لتوضع هذه المصطلحات بعد ذلك في موضعها الصحيح.

فالتعبير مثلا بلفظ "المفرد" ينسحب على الواحد في مقابلة المثنى والجمع[9] كما ينسحب على ما ليس بجملة ولا شبه جملة في أخبار المبتدأ والنواسخ ويطلق كذلك على المنادى غير المضاف أو الشبيه بالمضاف فمثل هذا التداخل قد يورث المتعلمين اضطرابا يجعلهم يخلطون بين هذه المفهومات خلطا لا يمكنهم من التمييز بينهما إذ الأحرى بمثل هذا اللفظ أن يمحض للدلالة على الواحد، الذي هو خلاف المثنى والجمع وأما ما عداه فيكفي في الدلالة عليه الإشارة إلى أنه ليس بجملة ولا شبه جملة في مجال الأخبار وغير مضاف ولا شبيه بالمضاف في مجال النداء.

ومثال آخر: نجدهم يطلقون على المفعول به في حالة غياب الفاعل وإقامة المفعول به مكانه نائبا عن الفاعل[10]، في الوقت الذي لم يختلف فيه وضع هذا النائب عما كان عليه عندما كان مفعولا به من حيث وقوع الفعل عليه: فإن محمدا في قولنا (قتل محمد) قد وقع عليه الفعل،

شأنه في ذلك كشأنه عندما كان منصوبا على المفعولية – فما الذي وقع له بعد ذلك حتى تغير من مفعول به في الاصطلاح إلى نائب عن الفاعل ؟

إن كل ما نقل إليه في هذه النيابة هو الإسناد، وكل ما للفاعل من أحكام لفظية خاصة، ولكنه مع هذا لم يخرج عن كونه محطا لوقوع الفعل وهذا شأن المفعول به، ومن العجب أن يصطلح النحاة على أنه نائب فاعل في الوقت الذي يعبرون فيه عنه أحيانا بالمفعول الذي لا يذكر فاعله أو بالمفعول الذي لم يسم فاعله.

وفي رأينا أن اصطلاح النيابة أمر متكلف دعا النحاة إليه عدم ترك الفعل بلا إسناد على اعتبار أن الفعل أحوج للمرفوع منه إلى المنصوب لكون الأول عمده والآخر فضله وفرق بينهما، وفي اعتقادنا أن هذا أمر لفظي قضى به النحاة دونما اعتداد بالمعنى ومراعاته ولعل الأستاذ عبد الستار الجواري في كتابه (نحو الفعل) قد لمس هذا المعنى الذي لمسناه حين قال: وقضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة متكلفة، توقع الدارسين في تعقيد لا موجب له وتعلمهم على تصور حال لم يقصد إليه منشئ الكلام.

ونحن لهذا نراه مفعولا به من حيث المعنى وهو ما يقضي به مفهوم المفعولية الذي هو أقوم وأكثر وصلا له بالمعنى، وأما ما فيه من رفع فإن هذا لا يمنع المفعولية والنصب على المحلية، فالعلم المنادى مثلا يبنى على ما يرفع به من علامات[11] برغم أنه منصوب المحل، وإذا كان الفاعل وهو مرفوع قد يرد مجرورا نحو –كفى بالله شهيدا- وقوله تعالى "ولولا دفع الله الناس"[12] والحال وهو المنصوب قد يرد أيضا مجرورا بشروط معينة، فما بالنا نمنع المفعول به في حالة حذف الفاعل مع بقائه مفعولا به منصوبا على المحل ؟!

ومثال ثالث من المصطلحات المتداخلة – التعبير بالترخيم في موضوعي النداء والتصغير، فهو في النداء تخفيف المنادى بحذف آخره[13] مثل (يا حار) في نداء حارث و(يا صاح) في نداء صاحب، وهو في التصغير تخفيف الاسم المصغر من الزوائد ثم إيقاع صيغة التصغير على الاسم بعد تجريده منها[14] فتصغير أحمد تصغير ترخيم هو حميد وعادل عديل وهو أيضا في غير هذين البابين حذف آخر العلم الذي يصح نداؤه إذا وقع في الشعر فقط. [15]

والملاحظ في كل هذه الاستعمالات أن اللفظ يدور حول التخفيف ولكن ما الداعي إلى تكرار التعبير بالترخيم في مجالات مختلفة دون فائدة ولماذا التكرار في مصطلح يفترض فيه أن يخصص لما وضع من أجله لا أن يشركه فيه غيره إذ في الإمكان أن نقصره مثلا على النداء ونسميه تخفيفا في غيره حتى لا تتكرر التسمية مع اختلاف المسمى.

هذه ثلاثة أمثلة عرضناها لا لنحصر الأمر فيها وإنما كي نمثل بها على ما نحس به من تداخل في كثير من المصطلحات مما قد يعسر فهمه على كثير من المتعلمين في عصر أصبح وضوح قواعد اللغة فيه عنصرا من عناصر انتشارها وارتقائها والإقبال عليها.

وإذا كنا نحن قد تعرضنا لبضعة اصطلاحات نحوية بالنقد واقترحنا ما يمكن استبداله بها فإن النحويين أنفسهم قد سبقونا إلى ذلك ووجدناهم في كثير من المصطلحات لا يقرون التعبير عنها بما ورد وشاع بل نجدهم قد غيروا في التسميات واختاروا منها ما يدق ويؤدي إلى المفهوم المراد. فهذا سيبويه مثلا ينقض رأي الجمهور في تعبيرهم عن "لو" بأنها حرف امتناع لامتناع – ويرى أنه اصطلاح غير دقيق فإنه إذا صح في مثل قولنا: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا – امتناع الجواب وهو وجود النهار لامتناع طلوع الشمس فإنه لا يصح في مثل قولنا: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا – لأن الضوء قد يوجد بفعل طلوع الشمس وقد يوجد بغيرها. فوجود الضوء إذن غير ممتنع عقلا لمجرد امتناع طلوع الشمس. ولهذا نرى سيبويه يضع للو معنى يغاير ما اصطلح عليه الجمهور فيقول: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[16]، ولم يقف الأمر عند سيبويه بل وجدنا غيره يرى غير ما يرى الجمهور ويقول: أن لو حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه[17].

وفي مثال آخر حول المفعول المطلق الذي يرى النحويون أنه لا يأتي إلا حدثا فقط ولا يكون ذاتا، فإننا نجد من النحويين من ينقض هذا الحصر ويخطئه ويرى أن المفعول المطلق يكون حدثا وذاتا – فالسموات في قولنا خلق الله السموات مفعول مطلق لا مفعول به كما هو مشهور ومتداول وهو ما يراه ابن الحاجب والزمخشري والجرجاني ويوافقهم عليه ابن هشام في مغنيه ونراه يدرج ما ذاع بين الناس في إعراب مثل السموات مفعولا به تحت باب أطلق عليه: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين[18].

ويعلل ابن هشام لإعراب السموات مفعولا مطلقا وكذلك "الرسالة" في قولنا كتبت رسالة بكون المفعول المطلق مقترنا بوجود الفعل وأما المفعول به فهو شيء يوجد – أو هو موجود قبل وقوع الفعل ليصح بعد ذلك وقوع الفعل عليه[19].

فالزجاجة من قولنا: كسرت الزجاجة مفعول به لكونها موجودة قبل حلول الكسر – ولكنها في قولنا: (صنعت زجاجة) مفعول مطلق لأن وجودها لم يسبق الفعل وإنما اقترن به.

ونجد النحاة في اصطلاح ثالث يصطلحون على تسمية منصوب "كان وأخواتها" خبرا لها ويقولون في إعراب المبتدأ والخبر بعد دخولها عليهما أن الأول اسمها والثاني خبرها. مع أن الخبرية في ذاتها ما زالت متعلقة بالاسم الذي كان مبتدأ، والإخبار في حقيقته هو عن هذا الاسم لا عن كان ولهذا وجدنا بعضا من النحاة يقولون إن: تسمية المرفوع اسما لها والمنصوب خبرا

لها تسمية اصطلاحية خالية من المناسبة[20] معللين ذلك بأن زيدا في "كان زيد" إنما هو اسم للذات لا لكان، والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال: ذلك من باب أن الإضافة لأدنى ملابسة.

ومن أجل خلو هذه التسمية الاصطلاحية مما يبررها نجد النحاة يذهبون في موضوع هذه الأفعال ومنصوباتها إلى أن المرفوع بها قد يسمى فاعلا – والمنصوب قد يسمى مفعولا مجازا[21] ويتسع خلافهم في إعراب هذا المنصوب ليتجاوز المفعولية المجازية إلى أنه شبيه بالحال أو هو حال فعلا سدت مسد خبر المرفوع المتقدم ومنهم من قال أنه شبيه بالمفعول[22]، ومع تصحيح النحاة وترجيحهم للرأي الأخير فإننا نرجح إعرابه حالا كما يرى الكوفيون لأنه يقع في جواب كيف فضلا عن أنه مبين للهيئة التي كانت أو تكون عليها أسماء هذه النواسخ إذا لم تكن أخبار مبتدآتها قبل دخولها أخبارا جامدة فتتعين عند ذلك خبريتها كما يرى البعض، أو يعرب مفعولا به حقيقيا أو مجازيا.

مصطلح الإعراب

وفي رحلة المصطلح ومجال نقده وتطويره نجد أنفسنا أمام مصطلح الإعراب وهو مصطلح واسع تندرج تحته أصول وقواعد كثيرة، والحديث عنه ذو شجون إذ أن اللغة العربية تتميز عن غيرها من اللغات بكونها لغة ضبط وإعراب بمعنى أن وجوه الكلام فيها لا تتضح إلا بالحركات أو ما ينوب عنها بحسب ما تقتضيه العوامل اللفظية أو المعنوية التي تكون في الكلام وتؤثر تأثيرا مباشرا في متعلقاتها التي تتعلق بها وتكمل معانيها ولهذا كانت ظاهرة الإعراب الحركي في بعض الأقوال سببا في تسمية العرب بهذا الاسم[23] لما في لسانهم من إفصاح لا يتحقق إلا بمثل هذا النوع من الإعراب. ومن أجل ذلك أيضا وجدنا الوصف بعروبة اللسان مقترنة بالفصاحة لأن الإعراب والتعريب معناهما الإبانة، فيقال: أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وإذا عرفنا هذا تأكد لنا أن هناك علاقة وثيقة بين الإعراب بمعنى الإفصاح والعربية كلغة ولسان، حيث جاء في المعجم الوسيط قوله: عرب إذا فصح بعد لكنةٍ في لسانه[24].

وللفظ الإعراب في السنة المتعلمين عدة استعمالات منها: الإعراب بمعنى الإفصاح عما في النفس، وبهذا المعنى ورد في الحديث الشريف قول الرسول الأعظم: الثيب تعرب عن نفسها.

وكذلك الإعراب في النحو، وهو كما عرفه ابن جني: الإبانة عن المعاني بالألفاظ[25] التي تخضع في شكلها الحركي لإحكام المعاني المرادة. وقد ذكر في الإعراب النحوي الاصطلاحي مذهبان يعرفه أحدهما بأنه ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف – ويعرفه الآخر بأنه تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا[26].

والإعراب في الاستعمال النحوي الشائع هو تبيان مواقع الكلمات في مختلف التركيب والسياقات. وإذا نحن دققنا النظر في هذه الاستعمالات كلها وجدناها تعني في مجموعها الإفصاح والإيضاح. فسواء أكان الإعراب بمعنى الضبط أم تبيان الموقع الاصطلاحي فهو في الحالين إيضاح عما في النفس وإبراز المعاني الجوالة في الخواطر ولكن الذي يلفت النظر ويستدعي الوقوف عليه والتدبر فيه أن اللغويين والنحاة قصروا الإعراب النحوي على الضبط الشكلي لأواخر الكلمات. انطلاقا من كون الاشتباه في وجه الكلام الذي يقصد إليه المتكلم نابعا من طبيعة الشكل الإعرابي للحرف الأخير لأنه بقدر ما يكون عليه من اختلاف أو تماثل تكون الجملة التي يقع فيها واضحة أو خفية فلهذا قالوا: لو أننا سمعنا من يقول: ما أحسن محمد بالوقف على محمد دون تحريك لاشتبه علينا مراد التكلم ما إذا كان يقصد التعجب أو نفي الإحسان فإن كان يريد الأول فعليه أن ينصب لفظ محمد وإن أراد الثاني فعليه أن يرفع. ولقد روى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي واضع النحو ومؤسسه قد قالت لأبيها ذات يوم (ما أجمل السماء) برفع كلمة أجمل فقال لها "نجومها"، فقالت له إنني أتعجب ولا أسأل فقال لها: افتحي اللام وانصبي السماء[27]. ويمثل ابن جني للإعراب الذي يقصد منه الإبانة عن المعاني بالألفاظ بقوله: ألا ترى أنك إذا سمعت: اكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه. علمت برفع أحدهما ونصب الآخر – الفاعل من المفعول، ثم يقول بعد ذلك: ولو كان الكلام شرحا واحدا أي نوعا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه[28]. ومما لا شك فيه أن إعراب أواخر الكلمات بالحركات أو بالحروف ضرورة تقتضيها الإبانة المعنوية التي يهدف إليها المتكلم حين ينطق ويتكلم، وإلا لما كان للغة أصلا أي فائدة إذا لم يتحقق لها الإفهام والإيضاح، وإذا كانت اللغات كلها تعتمد في توفير عنصر التوضيح في مركباتها على سلامة الصيغ فقط فإن اللغة العربية بالذات تعتمد على ذلك وتزيد عليه حاجة مفرداتها إلى الضبط الصحيح الذي تقضي به مواقع الكلم وعلاقاتها، وبدون ذلك كما قلنا يظل القول مصدر اشتباه وغموض. وهذا ما أيده المستشرق يوهان فك في كتابه (العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) حيث تحدث عن كون اللغة العربية لغة إعراب تتأثر فيها الكلمات بحسب مواقعها ومثل لذلك بقوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء" وبقوله كذلك "وإذ ابتلى إبراهيم ربه" إذ لو تركت كلمات هاتين الآيتين دون ضبط وإعراب لتبادر إلى الذهن توهما واعتبارا للترتيب المنطقي للفاعل أن لفظي الله وإبراهيم في الآيتين فاعلان. وهذا ما جعل المستشرق يقول: فمثل مواقع هذه الكلمات لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيا صحيحا[29].

الإعراب ومباني الألفاظ

وإذا كنا بدورنا لا نخرج عما قرره النحاة من أن الإعراب أثر تجلبه العوامل بقصد الإيضاح والإفصاح فإننا في الوقت نفسه لا ندري لم قصر مفهومه على الآثار الظاهرة في أواخر الكلمات والألفاظ دون حواشيها وحروف مبانيها، ولعل السبب في ذلك كما نرى جعل الإعراب في مقابلة

البناء، بمعنى أن البناء في الكلمات هو بقاء أواخرها على ما وردت عليه من حركة أو سكون دون تأثر بالعوامل، في حين أن الإعراب الذي يقابل البناء هو تغيير أواخر الكلمة بحسب العامل الذي يسبقها.

وبمناقشة هذا الرأي نجد أن تعاملنا مع الألفاظ بحسب المعنى اللغوي للإعراب وهو الإيضاح والإبانة أبعد من أن يحصر مفهومه في آخر الكلمة فقط كما أراده النحاة في تعريفاتهم وتقسيماتهم فالإبانة الإعرابية في رأينا تتوافر للكلمة بمجرد توفير الحركات والسكنات المستقرأة لمبانيها كما تتوافر تماما برصد الحركة المناسبة لأواخرها، فالألفاظ التي تتغير معانيها بتغير حركات وسكنات مبانيها أكثر من أن تحصر أو تعد. فقد روى عن الأصمعي قوله: دخلت وأنا حدث على حماد بن سلمة فقال لي كيف تنشد قول الحطيئة:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا

وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

فقلت: إن بنوا أحسنوا البنا– بكسر الباء من كلمة البناء فقال: يا بني: احسنوا البنا بضم الباء لا بكسرها – فبنى يبني من العمران وبنا يبنو من الشرف وهذا هو المقصود[30].

ومن الأدلة كذلك ما يروونه عن الكسائي من أنه أراد أن يتحدى أبا يوسف الفقيه في حضرة الرشيد فوجه إليه سؤالا فقهيا قال فيه: ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟ فقال أبو يوسف إن دخلت فقد طلقت فقال الكسائي: خطأ إذا فتحت ان فقد وجب الأمر وإذا كسرت فإنه لم يقع بعد، فنظر بعد ذلك أبو يوسف في النحو بعد أن كان يهزأ به وبعلمائه[31].

ومما لا يبين معناه إلا بحركات مبناه، شأنه في ذلك شأن الحركة المجلوبة بالعامل قولهم عدل الشيء بفتح العين بمعنى مثله وعدل الشيء بكسر العين بمعنى وزنه وقولهم كذلك الذل بضم الذال وهو ضد العز والذل بكسرها وهو ضد الصعوبة وقولهم العوج بفتح العين والعوج بكسرها فالأول يقال في كل مرئي غير مستقيم والثاني يقال في كل أمر لا يرى كالدين والخلق، وكقولهم كذلك حمل بكسر الحاء وحمل بفتحها فالأول ما انفصل والثاني لما اتصل، ونحو عقب بضم العين وسكون القاف وعقب بفتح العين وكسر القاف فالأول يعني بعد النهاية والثاني قبلها فيقال: جئت في عقب الشهر بعد نهايته وجئت في عقب الشهر أي قبل نهايته.

هذا ولا يغيب عن الباحثين والقارئين تلك الفروق المسببة عن اختلاف الحركات في نحو الجهد بضم الجيم وبفتحها كذلك. ولقد عمد النحوي اللغوي قطرب إلى جمع الألفاظ التي تتباين معانيها بتباين حركة فاءاتها فطلع علينا بمثلثته الشهيرة الطريفة التي نظمها عارضا في كل بيتين

منها لفظا واحدا يختلف معناه بتغير حركة الحرف الأول منه وذلك كتثليث الحاء في كلمة حرة من قوله:

نزلت أرضا حرة مشهورة بالحرة ؟

فقلت يا بن الحرة ارث لما قد حل بي

هذا الذي ذكرناه وكل ما يمكننا أن نستدل به لانسحاب الإعراب على كل ما يتعلق بالكلمات بناء أو تأثرا بالعامل لا يمثل في واقعه إلا قطرة في بحر خضم من الألفاظ والكلمات التي تمتلئ بها كتب اللغة ومعاجم مفرداتها ومراجع غريبها.

والخلاصة أن الإعراب لا يقف عند أثر العامل في الكلمة كما صوره النحاة وأرادوا له إنما هو قصور في الاصطلاح لأنه في حقيقته يشمل بالإضافة إلى أواخر الكلمات كل ما يَعْتَورِ حروف الكلمة الهيكلية من حركات أو سكنات انطلاقا من أن الإبانة عن مراد المتكلم هي الغرض المشترك بين الكلمة التي يتغير آخرها بحسب ما سبقها من مقتضيات والكلمة التي تتغير حروف مبناها بحسب ما قد تقرر لها بالوضع والاستقراء اللغويين.

وفي النهاية نقول: إن النحو علم متخم ومشبع بالاصطلاحات والتقسيمات والفرضيات والتعليلات وهذه أمور في مجموعها تعد ثروة فكرية عظيمة لمن أرادها تاريخا للفكر العربي اللغوي في مختلف عهوده وأطواره وأما من أرادها علما يعلم ويدرس ويتلقى فإنه سيغوص في متاهاتها ومنعطفاتها غوصا يفوت عليه في الغالب سهولة التناول ويسر الاستعمال وهو ما نستطيع توفيرهما إذا عملنا على تخليص اللغة ونحوها من تباين الاصطلاحات وتداخل التسميات وتعدد الوجوه والاتجاهات فتدق بذلك ويسهل تناولها ويتيسر تعلمها وهذا ما أرجوه لها وأتمناه لنحونا في حاضره ومستقبله.

Grammatical Terminology: Vocalization and Signification

Mohammad Allabady, *Department of Arabic Language, Isra'a Private University, Amman, Jordan*

Abstract

The grammatical terminology in the field of grammatical studies is the most significant component of this study. One of its most important features is that grammarians have expatiated in prescribing the rules of grammatical

terminology. Schools, and approaches to grammar varied in their ways of tackling it, and which forms an important feature for the development of grammatical studies. This feature has assumed a prominence in the field of linguistics studies in general.

This paper sheds light on grammatical terminology from two perspectives: its abundance on the one hand and its intermingling and variety in its meanings on the other. Building on this, it advocates the idea of trimming these two particular phenomena, which shall free researchers from these shackles away from affectation, intermingling and vagueness of achieved, this will then make grammatical studies digestible, easily tackled, and Communicative.

قدم البحث في 2003/12/10 وقبل في 2004/9/8

الهوامش

1. النحو العربي – د. مازن المبارك ص 72، 73.
2. العربية – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك ص 14.
3. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، نقلا من بحث للدكتور إبراهيم بيومي تحت عنوان: منطق آرسطو والنحو العربي ص 134.
4. العربية – دراسات في اللهجات والأساليب، يوهان فك ص 116.
5. المصطلح النحوي – القوزي – المقدمة.
6. المدارس النحوية – شوقي ضيف 67.
7. المصطلح النحوي / القوزي ص 142.
8. المرجع السابق ص 147.
9. النحو الأساسي – د. أحمد مختار وآخرون ص 73 ط1 دار السلاسل.
10. شرح ابن عقيل ج1 ص 201 تحقيق محي الدين عبد الحميد.
11. المرجع السابق ج2 ص 102 تحقيق محي الدين عبد الحميد.
12. سورة البقرة آية 251.
13. شرح ابن عقيل ج2 ص 225.
14. المرجع السابق ج 2 ص 381.
15. شرح الأشموني ج 3 ص 183.
16. المرجع السابق ج 4 ص 37.
17. المرجع السابق ج 4 ص 36.
18. مغنى اللبيب لابن هشام ج 2 ص 660-661.
19. المرجع السابق ج 2 ص 661.

20. حاشية الصبان على شرح الأشمولي ج 1 ص 226 ط البابي الحلبي + الهمع للسيوطي ج1 ص 131 ط دار المعرفة.
21. المرجع السابق ج 1 ص 226.
22. الهمع للسيوطي ص 111 ج1 ط دار المعرفة.
23. الخصائص لابن جني ج1 ص 36.
24. المعجم الوسيط مادة عرب.
25. الخصائص لابني جني ج1 ص 35.
26. الأشموني ج1 ص 48-49.
27. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص12، نشأة النحو للطنطاوي ص6.
28. الخصائص ج1 ص 35.
29. العربية – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك ص 15.
30. الخصائص لابن جني ج3 ص 298، 299 – دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
31. معجم الأدباء لياقوت الحموي ج 13 ص 176 ط دار المأمون – القاهرة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

مختار، أحمد وآخرون: **النحو الأساسي** ط1، دار السلاسل.

السيوطي: **الهمع ج1، ص131**، دار المعرفة.

ابن جني: **الخصائص ج3**، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

ياقوت الحموي: **معجم الأدباء ج13**، دار المأمون، القاهرة.